محاضرات تاريخ الجزائر

للسداسي الثاني

المستوى: أولى علوم سياسية

المحور الثاني: الجزائر أثناء الاحتلال الفرنسي

1- أوضاع الجزائر قبيل الاحتلال الفرنسي:

وصف الوضع العام بالجزائر أواخر الحكم العثماني بالمرزي نتيجة لعدة أسباب، لعل أبرزها الضغط المالي الكبير الذي فرض على السكان خاصة بعد أن انعدمت فيه موارد القرصنة التي كانت تدر على الخزينة العامة مبالغا ضخمة، مما أرغم الدايات للتوجه نحو استغلال الموارد الداخلية للبلاد من أجل توفير احتياجات الدولة من الأموال، هذه السياسة الضرائبية المجحفة وغير العادلة التي طبقها الدايات أن ولدت في نفسية الرعية رد فعل قوى تمثل في ثورات القرن **19م** التي كادت أن تهدم أسس الحكم التركي.

وتعود خلفيات هذا الضغط المالي أن الحكام ولمدة طويلة من القرن **16م** إلى أواخر القرن **17م**، تعودوا على أن أهم مورد لخزينة الدولة هو الغنائم التي يعود بها البحارة والاتاوات التي كانت تدفعها الدول الأوروبية، مما جعل بهؤلاء الحكام يصرفون نظرهم عن تطوير البنية الاقتصادية للجزائر ومن ثمة البحث عن موارد قارة داخل البلاد، إلا أن الأمور ازدادت تفاقما بعد الضعف والتدهور الذي أصاب الأسطول الجزائري نتيجة اختلال موازين القوى في منطقة البحر المتوسط لصالح الدول الأوربية وتحالفها على وضع حد لسيطرة الأسطول الجزائري على البحر الأبيض المتوسط، وهذا التحول كانت له انعكاسات على تناقص عدد الأسرى المسحيين مما حرم على الخزينة مبالغ مالية معتبرة.

كما أن دور الأتراك في تطوير البنية الاقتصادية لنيابة الجزائر كان سلبيا، إذ لم يساهموا اسهاما محسوسا وجديا في انفاق رؤوس الأموال التي جمعوها من القرصنة في تحسين أحوال البلاد وتطوير البنية التحتية، والتي تكمن من تحسين أوضاع المعيشية للمجتمع الجزائري، لهذا بقية الجزائر تحتل مرتبة ثانوية إذا ما قورنت بتونس أو طرابلس.

كما أن الحملات التي كانت تشنها الدول الأوربية الانجليزية والهولندية، وحتى الامريكية على الجزائر كان لها اثار مدمرة على الاقتصاد وعلى البنية العسكرية الجزائرية.

الأوضاع المتردية التي كانت تعيشها الجزائر كانت فرنسا على علم بها خاصة وأن فرنسا ربطتها علاقات مع الجزائر كانت ودية في البداية إذ كان لفرنسا مراكز تجارية و قناصل بالجزائر، فاستغلت فرنسا هذه العلاقة وكلفت قناصلها وتجارها بجمع أكبر عدد ممكن من المعلومات على الجزائر لتستعين بها لتنفيذ مشروعها وهو غزو الجزائر.

2- العلاقات الفرنسية – الجزائرية:

وصفت العلاقات الفرنسية الجزائرية على مختلف الأصعدة بأنها علاقات مميزة، إذا ما قورنت علاقات الجزائر مع بقية الدولة الأخرى وهذا التميز مرجعه المكانة و الحظوة التي أضحى يتمتع بها دبلوماسيوها وتجارها وقناصلها، بعد ابرام فرنسا لمعاهدة الامتيازات مع الدولة العثمانية في الثلاثينات من القرن **16م**، في عهد الملك فرنسوا الأول والسلطان سيلمان القانوني، إذ ضمنت فرنسا امتيازات سياسية وتجارية في كل الولايات العثمانية ومنها الجزائر، مثلا كانت لها مؤسسات تجارية في العديد من المدن الساحلية الجزائرية مثل: عنابة، القالة، القل،...، يمارس فيها التجار الفرنسيون مختلف الأنشطة الاقتصادية، وتتمتعوا في نفس الوقت من التسهيلات التي منحتها لهم السلطة الجزائرية، وقد وصلت هذه العلاقات إلى ذروتها أثناء الثورة الفرنسية **– 1789م–** باعتراف ايالة الجزائر بالجمهورية الفرنسية الجديدة في وقت كانت فيه تحت حصار أوربي محكم، وتطورت العلاقات بين البلدين إلى درجة أن منحت الجزائر الحكومة الفرنسية العديد من المرات قروضا بدون فوائد لشراء الحبوب الجزائرية، ولم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل سارعت حكومة الجزائر إلى فتح الموانئ الجزائرية أمام التجار الفرنسيين بعد أن أغلقت في وجوههم الأسواق الأوربية، ولم تتوتر هذه العلاقات سوى بعد الحملة الفرنسية على مصر سنة **1798م**، ومسارعة الباب العالي للضغط على حكومة الايالة لقطع علاقاتها مع فرنسا وإعلان الحرب عليها ولم تجد حكومة الداي مصطفى سوى الرضوخ للضغوطات العثمانية.

لم تستمر العلاقات الفرنسية الجزائرية على تلك الوتيرة والوشائج القوية التي ميزتها، وسوف تطفو على مسرح الأحداث العديد من المعطيات المتعلقة بالوضع الداخلي في فرنسا والمستجدات، والتطورات الجديدة التي أصبحت تتحكم في النظام العالمي الجديد وتوجهه، ومنها الايديولوجية الاستعمارية العدوانية التي بدأت تستحوذ وتسيطر على فكرة الطبقة السياسية الأوربية عامة والفرنسية خاصة منذ نهاية القرن **18م**.

وساهمت المرحلة النابليونية التي عاشتها فرنسا في ترسيخ هذا التوجه الذي تسلكه الحكومة الفرنسية في علاقاتها الخارجية، وبصفة خاصة العالم الإسلامي الذي كانت الجزائر جزءا منه، فقد خرجت فرنسا منهكة بعد سلسلة من المعارك ضد الممالك والإمبراطوريات الأوربية، فأرادت تعويض خسارتها هذه في القارة الأوربية، إلى التلطع والبحث عن مستعمرات جديدة تكون بعيدة عن أوربا والعالم الجديد فبدأ تطلعها يتوجه صوب المغرب العربي بالضبط نحو الجزائر.

3- المخططات الفرنسية لاحتلال الجزائر قبل 1830م:

إن تفكير فرنسا في احتلال الجزائر وسعيها الحثيث لتحقيق ذلك ليس وليد القرن **19م**، إنما يعود إلى عدة قرون.

بدأت الحكومة الفرنسية في تجسيد نواياها المبيتة ضد الجزائر منذ أواخر القرن **18م**، بالاستعداد والتحضير لحملة عسكرية، وذلك بجمع مختلف المعلومات السياسية والعسكرية والاقتصادية و الاجتماعية التي تخص الجزائر، وكان مصدر هذه المعلومات القناصل والتجار والأسرى والمبعوثين الفرنسيين الذين أقاموا في الجزائر، أو أرسلتهم الحكومة الفرنسية خصيصا للتجسس على قدراتها وامكانياتها.

وقد سارع كل واحد من هؤلاء في وضع المشاريع، والخطط الكفيلة بتدمير الجزائر و الفوائد التي تعود من وراء هذا العمل العسكري، إلا أن الظروف الداخلية والخارجية التي عرفتها فرنسا كانت دائما تحول دون تنفيذ مشروعها الاستعماري الاستيطاني، وبعد أن تجمعت لها كل المعطيات الآنفة الذكر المتعلقة بالجزائر وتهيأت لها الظرف الدولي استغلت مجموعة من الذرائع الواهية لتعلن الحرب على الجزائر سنة **1830م**، ومن بين أبرز هذه المشاريع ما يلي:

- **مشروع دي كارسي**: سمي كذلك نسبة لصاحب المشروع دي كارسي وهو: قنصل عام للحكومة الفرنسية في الجزائر الذي أقام في الجزئر مدة 8 سنوات (**1782- 1791م**) كقنصل عام للحكومة الفرنسية وقد مكنته هذه الاقامة من الاطلاع على الأوضاع الجزائر السياسية والاقتصادية والعسكرية عن كثب، وقد وضع مشروعين لاحتلال الجزائر الأول في **1782م** والثاني في **1791م**، وقد ضمن

مشروعه معلومات عن تحصينات الجزائر، وعن مدفعية الحصون، وعدد القوات البرية والبحرية التي تتوفر عليها الجزائر في تلك الفترة، والخطة العسكرية الواجب اتباعها في حالة قرار احتلال الجزائر.

- **مشروع بوتان**: سمي كذلك نسبة إلى صاحب بوتان، ويعتبر من اهم المشاريع الاستعمارية التجسسية التي وضعت عن الجزائر في القرن **19م**، اذا ما قرنت بالمشاريع التي سبقته، وذلك لغزارة ما ورد فيه من معلومات واحصائيات: سياسية واقتصادية واجتماعية و طبوغرافية، وحمل مشروعه عنوان **الاستعمار**، وقد اعتمدته وزارة الحربية الفرنسية في حملتها على الجزائر وذلك تباعا للخطة العسكرية التي وضعها للهجوم: مكان وتوقيت الانزال البحري، الجيش الضروري للحملة... .

4- أسباب الاحتلال الفرنسي للجزائر:

إن احتلال فرنسا للجزائر كان لعدة أسباب خفية ومعلنة عنها:

- **الأسباب الخفية**: ترجع رغبة فرنسا لاحتلال الجزائر لعدة أسباب مخفية؛ سياسية، عسكرية واقتصادية، دينية ويمكن اجازها فيما يلي:

- حكومة الجزائر التابعة للدولة العثمانية التي بدأت تنهار والدول الأوربية تتهيأ للاستلاء على الأراضي التابعة لها.
- المشاكل الداخلية التي عرفتها فرنسا خاصة بعد عودة الرجعية إلى الحكم، ورغبت الملك شارل العاشر في احراز انتصار باهر على الجزائر لإسكات المعارضة.
- الانهزامات التي تعرض لها الجيش الفرنسي في أوربا جعلته يفكر في انشاء محميات فرنسية في شمال افريقيا تمتد من المغرب الأقصى إلى مصر.
- تعتبر الجزائر مجالا خصبا لتنشيط الاقتصاد الفرنسي وذلك من خلال: الحصول على أسواق لتسويق منتجاتها، امتلاكها أراضي خصبة، الحصول على الغنائم من الخزينة... .
- الصراع الذي كان قائما بين الدول الأوربية والمسيحية والدولة العثمانية الاسلامية(صراع الأديان) الذي استغلته فرنسا لكسب الدعم الأوربي.

- **السبب المعلن أو المباشر**:

إن الذريعة الرئيسة التي تذرعت بها فرنسا الاستعمارية لاحتلال الجزائر هي المروحة، والسبب الذي أدى إلى هذه الحادثة هو قضية الديون التي كانت على الحكومة الفرنسية لصالح اليهودين الجزائريين بكري وبوشناق، إذ أن فرنسا كانت تماطل في عملية تسديد هذه الديون وقد أصرت الحكومة الجزائرية على أن تقوم فرنسا بتسديد هذه الديون إذ أنها كانت تعتبرها من صميم السيادة الجزائرية فما قصة هذه الحادثة؟

إن جل المصادر التاريخية ومنها الفرنسية تتفق على أن تاريخ حدوث هذه الواقعة كان أواخر شهر **أفريل 1827م**، وملخص الحادثة أنه حضر كما جرت العادة قناصل الدول الأجنبية المعتمدين بالجزائر لزيارة الداي بمناسبة العيد، ومن بين بينهم القنصل الفرنسي دوفال ودار الحديث بين الداي عن السبب الذي منع الحكومة الفرنسية من الرد على برقياته العديدة الخاصة بقضية الديون فكان جواب دوفال بمنتهى الوقاحة، وهذا ما جعل الداي حسين لم يتمالك نفسه من الغضب خاصة وان اهانة كانت امام جمع غفير من الناس فضربه بالمروحة، وهناك روايات أخرى تقول أن الضرب لم يقع أصلا ولكن وقع التهديد بالضرب.

هذه الحادثة مهما كان شكلها وطبيعتها، فإنها مجرد مكيدة كان يسعى اليها القنصل الفرنسي دوفال ومن ورائه حكومته في باريس لا سقاط الداي فيها، لأنه كان بالإمكان أن لا تحدث من أساسها لو كان رد القنصل مؤدبا ومحترما على سؤال الداي، الا أن الرد المهين استفز مشاعر الداي الذي شعر بالإهانة أمام أعضاء ديوانه والعديد من قناصل الدول الأجنبية.

ففي الحقيقة أن دوفال كان يقوم بتنفيذ مؤامرة متفق عليها مسبقا مع رجال حكومته بفرنسا بهدف خلق أي سبب أو حجة لإعلان الحرب ضد الجزائر قصد الاستلاء عليها، و فعلا هذا ما حصل ففي **16 جوان 1827م** أعلنت فرنسا الحرب على الجزائر الذي دام حوالي ثلاث سنوات انتهى هذا الحصار بإنزال القوات الفرنسية على مقربة من السواحل الجزائرية انطلاقا من طولون متجها نحو سيدي فرج غرب العاصمة وكان قائد الحملة دوبرمون.

5- الاحتلال الفرنسي للجزائر:

اتخذت فرنسا حادثة المروحة ذريعة لتحتل الجزائر فحاصرت ميناء الجزائر في **جوان 1827م**، دام هذا الحصار ثلاث سنوات هذه السنوات التي استغلتها للتحضير اللوجستيكي للحملة وعندما أصبحت جاهزة

لشن حرب على الجزائر، أعلنت ذلك.

تجمع الأسطول الفرنسي في الميناء البحري الرئيسي طولون والمتكون من " المدافع، خيول، أسلحة، جنود(فرنسيين، أجانب، مترجمون، الكتاب، أطباء...إلخ"، أقلع الأسطول نحو الجزائر في **25 ماي 1830م** تحت قيادة الجنرال دي برمون، وأرسى بسيدي فرج – معتمدا في ذلك على التقارير والخطط التي وضعها قناصلها وجواسيسها – يوم: **14 جوان 1830م**، وبعد الوصول شرعت الفرق العسكرية بإنزال العتاد ومختلف التجهيزات ووزعت المهام، ومع زيادة الزحف الفرنسي، قابلته مقاومة جزائرية تحت قيادة الأغا ابراهيم صهر الداي حسين ووقعت معارك رهيبة، مثل معاركة سطاوالي، معركة سيدي خالف.

وكان دخول العاصمة يوم **4 جويلية 1830م** والاستلاء عليها بعد مجازر، وفداء واستشهاد، وتم توقيع معاهدة الاستسلام بين الداي حسين وشارل العاشر أمضاها عنه الجنرال دي برمون يوم **5 جويلية** على شروط لم يحترمها الفرنسيين، وعاث الجيش الفرنسي في الأرض الجزائرية فسادا، ومارسوا سياسة استدمارية تعسفية لتدخل الجزائر عهدا جديدا سوف تتحمل أعباءه ومعانته أجيال متعاقبة.

6- مظاهر السياسة الاستعمارية الفرنسية:

أ- السياسة الاستيطانية الفرنسية:

ارتكز الاستعمار الفرنسي منذ المرحلة الأولى للحملة على الاستيطان كدعامة أساسية لمستقبله في الجزائر وايجاد مجتمع دخيل على الشعب الجزائري يكون حليفا للوجود العسكري، ولقد أدركت فرنسا أن لا تواجد لها في الجزائر، بدون مستوطنين مدنيين فرنسيين أو أوربيين يدعمون جيش الاحتلال، ولهذا فقد عملت فرنسا على تهيئة الرأي العام الفرنسي وحتى الأوربي عبر أساليب الدعاية والصحافة التي صورت المستعمرة الجديدة كالحلم القابل للتحقيق لكل المغامرين التواقين للثروة والحياة الرغدة.

ولهذا وزعت فرنسا في أوروبا المناشير ونحوها عارضة على الأوربيين بمختلف الوسائل الهجرة إلى الجزائر وشجعته على الخصوص هجرة الأوروبيين ذوي الأصول اللاتينية كالإيطاليين والاسبان والمالطيين، وكانت مصادر الثروة في الجزائر قد وعدت كثيرا من هؤلاء بمستقبل زاهر في التجارة والزراعة وغيرها، وذلك تحت حماية الجنسية الفرنسية.

كما أكد الرسميون في فرنسا على أهمية الاستيطان بضرورة ملازمته لكل اجراء عسكري، والذي من شأنه أن يساهم وبشكل فعال في ايجاد الحلول المناسبة لمشاكل فرنسا المتنامية، فعلى الصعيد الاجتماعي يساهم الاستيطان في تحويل وانتقال جزء من الشعب الفرنسي للاستقرار في الجزائر، كما سيعمل هؤلاء إلى جانب المستوطنين الأوروبيين على توفير المادة الاقتصادية الزراعية والصناعية القابلة التصدير عبر الموانئ الجزائرية باتجاه

الأسواق الفرنسية.

وقد وعدت فرنسا بتقديم حكومتها حوافز مادية ومعنوية لتشجيع الهجرة. و لدفع هذه العملية أصدرت فرنسا مجموعة من القوانين لتشجيع الهجرة نحو الجزائر، ولم تقتصر عملية الاستيطان على الجزائر العاصمة بل بدأت توسع نحو الداخل ومن هذه القوانين:

- أصدر كلوزيل المتحمس بشدة للسياسة الاستيطانية والمشروع الاستعماري في الجزائر مرسوما في **شهر سبتمبر 1830** يقضي بمصادرة الأوقاف وأملاك الأعيان والدولة التركية وتوزيعها على جنوده والمهاجرين.
- انشاء مركز استيطان ولإنجاح هذا المشروع كلف الجيش الفرنسي بالمشاركة في العملية الاستيطانية وذلك بإنشاء المستوطنات وبناء المساكن وشق الطرقات وحفر الآبار وحتى استصلاح الأراضي مساحات كبيرة من الأراضي.
- أعلنت فرنسا في سنة **1834م** أن الجزائر تعتبر من ممتلكاتها تحت اشراف وزارة الحربية الفرنسية.
- بيع الأراضي بمبالغ زهيدة بالإضافة إلى معونات مالية وتقديم مساكن طبقا للمرسوم الذي أصدره بيجو سنة **1841م**.
- المرسوم الذي أصدره بيجو سنة **1844م** القاضي بمصادرة أملاك الجزائريين (سياسة الأراضي المحروقة) بانتزاع كل الأراضي الغير مستعملة.
- مرسوم سنة **1846م** القاضي بمصادرة الأراضي التي لا يقدم أصحابها عقد ملكية مستغلة.
- قانون الأهالي **1871م**.
- صدور قانون ينص على تقسيم الجزائر من الشمال إلى الجنوب إلى ثلاث مناطق وذلك بطلب من المستوطنين حتى يتمكنوا من فرض حكمهم المدني:
  - **منطقة مدنية:** حيث يتواجد المستوطنون.
  - **منطقة عسكرية:** وتشمل المناطق الجنوبية الصحراوية التي مازالت قيد الاخضاع العسكري وليس فيها معمر.
  - **مناطق مختلطة:** وهي مؤقتة يمكن تحويلها إلى مناطق مدنية.

ب- السياسة الاجتماعية و الثقافية:

ما إن استقرت السلطة الفرنسية في الجزائر، حتى شرعت إدارتها في تسخير عدد من كتابها وباحثيها، لإجراء دراسات في مختلف القضايا المتعلقة بالشؤون الجزائرية من عادات وتقاليد وأنماط المعيشة عن السكان،

بمختلف مناطقهم مع التركيز على التاريخ الاداري والاجتماعي والاقتصادي، و الهدف من كل ذلك هو مد الادارة الاستعمارية بالقوانين التي بفضلها ستحكم قبضتها على الجزائريين، ومن ثمة السعي إلى تدمير البيئة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري.

لقد شرعت الادارة الاستعمارية منذ الأيام الأولى لانتصابها على الأراضي الجزائرية في تحطيم وتدمير البناء العقائدي والفكري للمجتمع الجزائري المتمثل في الدين الاسلامي واللغة العربية، والسعي من وراء ذلك إلى خلق فئات اجتماعية منسلخة عن عاداتها وتقاليدها للقيام بأدوار ومهام معينة داخل المجتمع:

- حولت المساجد إلى كنائس وثكنات وخلق الكثير منها.
- استولت على الأوقاف رغم وعود دي برمون باحترام شؤون الدين الاسلامي.
- ضرب التعليم.
- سعت إلى تشويه القضاء الاسلامي، ومن بين القوانين التي أصدرتها قرار ينص على تحجيم دور القاضي المسلم.
- استعمال القيادات العربية في مهمة نقل المآثر والعادات الحضارية المختلفة وخاصة منها الفاسدة من فرنسا إلى الجزائر.
- ارسال الأطفال صغار وشبابا للتعليم في فرنسا ليحقق من ورائهم جملة من الأهداف، و أخطرها تحويل هؤلاء الشباب إلى سلاح فتاك للتأثير الحضاري على الأهالي بشكل عام في المستقبل.
- قانون الأهالي وهو عبارة عن مجموعة قرارات واجراءات استثنائية اصدرها الفرنسيون لقهر الشعب الجزائري وابقائه تحت سلطتهم.

التعليم:

لم تولى السلطات الفرنسية في البداية اهتمام بالتعليم في الجزائر، بل ذهبت إلى أكثر من ذلك وهو الاستلاء على أهم مورد له وهو الأوقاف فانتشر الجهل والبؤس والفوضى هذا بالنسبة للجزائريين، أما بالنسبة للتعليم الأوروبي فإن فرنسا كانت تقوم بفتح مدارس خاصة بالمعمرين، وكانت من حين لآخر تقبل بها عددا من الجزائريين الذين كانوا كثيرا ما يتغيبون وهذا انطلاقا من معارضتهم للتعليم باللغة الفرنسية، كذلك بسبب خوف الأولياء على أبنائهم من الغزو الفكري والديني، كما انشأت في أوائل الثلاثينات من القرن **19م** مدرسة تحت اسم: المدرسة العربية الفرنسية، ثم وسعت الادارة الفرنسية هذا النوع من المدارس على بعض المناطق، ومع بداية الخمسينات أولت الادارة الفرنسية اهتمام خاص بتعليم بعض الجزائريين وذلك لتحقيق أغراض معينة من ورائها ومنها ايجاد طبقة من رجال الدين حيث أنها أدركت أهمية هؤلاء لدى الأعراش والمدن الجزائرية، وأدخلت

بعض التعديلات على التعليم حتى يكون في خدمة مصالحها، وعليه فان الاهتمام الذي أعطته الادارة الفرنسية لتعليم الجزائريين لم يكن ذا فائدة، وهذا ما تعكسه نسبة الأمية الكبيرة التي كانت منتشرة في المجتمع الجزائري، فقد عملت تحت ثنائية متناقضة: فمن جهة عملت على تدريس اللغة العربية لمعمريها في حين تقضي على اللغة العربية الفصحى للجزائريين ونشر العامية، كما أدركت السلطات الاستعمارية على ضرورة نشر اللغة الفرنسية في أوساط الجزائريين فاللغة تعتبر الوعاء الأساسي لكل انتاج حضاري المنتج بهذه اللغة من دين وعلم وفلسفة وقوانين وأعراف وتاريخ وعادات وتقاليد وقيم.

كما كان للبعد الديني معالم واضحة في الحملة العسكرية على الجزائريين سنة **1830م** فخلال التحضير للحملة كان الكثير من المسؤولين الفرنسيين قد جلبوا معهم الكثير من القسيسين وعملوا على القضاء الديني الاسلامي.

ج- السياسة الفرنسية الاقتصادية:

- انتهجت سياسة سلب الأراضي من الجزائريين ومنحها للمهجرين واستغلت في ذلك عجز الجزائريين القاطنين في هذه الأراضي على تقديم عقد الملكية.
- مصادرة الأراضي كل من يقوم بعمل عدائي ضد الفرنسيين أو الأعراش الجزائرية الموالية لهم وكل من يساعد أعداء الادارة بشكل مباشر أو غير مباشر.
- مصادرة الأراضي المتروكة بورا بلا سبب.
- أما الزراعة فقد سعت الادارة الاستعمارية إلى توجيه الاقتصاد الجزائري نحو ميدان الزراعي، وبالتحديد التي تنتج المزروعات التجارية.
- أما الضرائب فقد حافظت السلطات الفرنسية في الجزائر تقريبا على نفس النظام الضريبي الذي كان سائدا أثناء العهد العثماني، وكان معظمه يعود إلى أصل ديني.

7 ـ رد فعل الشعب الجزائري: لم يبقى الشعب الجزائري مكتوف الأيدي يتفرج على زحف الجيش الفرنسي بل قابله بمقاومة شرسة كبدته خسائر فادحة اضطرته في كثير من الأحيان إلى عقد اتفاقيات لكي يسترجع أنفاسه ويعيد هكيلة نفسه، و قد استخدم الشعب الجزائري عدة أساليب للتخلص من الاحتلال الفرنسي تمثلت في البداية بالمقاومة الشعبية المسلحة والتي استمرت طيلة القرن **19م**، ثم غير أسلبه وانتهج الأسلوب السياسي لاسترجاع السيادة وهي الأخرى لم تجد نفعا وأدرك الجزائريون أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة، لتندلع بذلك ثورة في **1 نوفمبر 1954م** واستمرت إلى أن تحقق النصر واستعادة السيادة الوطنية.

7 – 1 المقاومات لشعبية:

لم يبقى الشعب الجزائري مكتوف الأيدي أمام الزحف الاستعماري على أرضه وبلاده، بل واجهه منذ اللحظات الأولى لوصوله، وتمثلت بداية في المقاومات الشعبية المسلحة التي شملت الجزائر من غربها إلى شرقها، ومن شمالها إلى جنوبها، هذه المقاومة التي تعكس عدم قبوله ورفضه لهذا الدخيل عن ووطنه، وفي عرض بعضها:

مقاومة الأمير عبد القادر (1832– 1847م):

نتيجة لزحف الجيش الفرنسي وتصميم قادتها على افتكاك الأرض واستبعاد أبناء الجزائر، إلا أن الشعب الجزائري رفض الرضوخ وقاوم، ومن بينها مقاومة الأمير عبد القادر هذا الأخير الذي بايعه سكان الغرب الجزائري في **27 نوفمبر 1832م**، فدخل مدينة معسكر وجعها عاصمته ومنطلقا لنضاله ومبعث الدولة الجزائرية الفتية، فأسس مجلسا للوزراء ومجلسا للشورى ووضع قوانين مستمدة من الشريعة الإسلامية، وسك العملة باسمه وقسم البلاد إلى ولايات ونصب على رأس كل ولاية خليفة كما حدد الأهداف من المقاومة ومن تأسيس الدولة وحصرها في:

- نشر الأمن وتأديب الخونة العصاة.
- توحيد القبائل على مبدأ الجهاد.
- مقاومة الفرنسيين بكل الوسائل.

يمكن أن نميز أن مقاومة الأمير عبد القادر قد مرت بثلاث مراحل:

1– مرحلة الانطلاق والقوة (1832– 1837م)

ظلت فيها المبادرة العسكرية والتفوق على الأرض غالبا لصالح قوات الأمير، فلم تمض عليه سنتان في الحكم (**1832– 1834م**) استولى على ثلاث مدن رئيسية هي: تلمسان، المدية، مليانة، و حاول تحرير وهران، ومستغانم، وأرزيو، وشدد عليها الحصار، ولكن العدو جاء بالمدد وحصن نفسه واستعان بضعفاء النفوس، وبتوالي انتصاراته اضطر الجنرال ديمشال حاكم وهران أن يعقد مع الأمير هدنة سميت بمعاهدة

ديمشال وذلك في**26 فيفري 1834م**، اعترف فيها بإمارته على غرب ووسط البلاد مقابل اقراره لفرنسا بالسلطة على مدن الجزائر، ومستغانم، وهران، أرزيو... ، استغل الأمير المعاهدة أو الهدنة لتوسيع نفوذه وتأسيس جيش نظامي، وترسيخ قواعد الدولة الجزائرية الجديدة.

لم تستمر هذه المعاهدة مدة طويلة حيث سرعان ما نقضت السلطات الفرنسية المعاهدة السابقة مع الأمير بسبب تخوفهم من تزايد نفوذه فأعلن الحرب عليه لكن مع الانتصارات التي حققها الأمير بالغرب الجزائري، ومقاومة أحمد باي بالشرق الجزائري أدت بالسلطات الفرنسية إلى عقد معاهدة صلح **التافنة** في **30 ماي 1837م**، والتي بموجبها توقفت الحرب بين الطرفين فترة، واعترف كل منهما بمناطق نفوذ الآخر، وتبادلا القناصل واستغلها الأمير لتنظيم دولته وتعزيز جيشه، أما فرنسا فاستغلتها للقضاء على أحمد باي بالشرق.

2- مرحلة تنظيم الدولة (1837 – 1839م):

هذه الفترة وهي مرحلة الصلح التي استغلها الأمير لتنظيم دولته، وأحدث عدة تنظيمات هذا التوسع وهذا النشاط الذي قام به الأمير أثار مخاوف فرنسا خاصة بعدما قضت على مقاومة أحمد باي أدى بها إلى نقض المعاهدة.

لتدخل مقاومة الأمير إلى مرحلة الإبادة والاستسلام وهي **المرحلة الثالثة** من كفاحه **1839-1847م**، وبعد عدة معارك شرسة خاضها الأمير ضد قوات الاحتلال المدعمة بالأسلحة المتطورة والثقيلة، وقع وثيقة وقف القتال سنة **1847م**. بشرط السماح له ومن معه باختيار منفاهم لكن فرنسا كالعادة تتنكر لوعودها وحبس لمدة خمس سنوات، وفي عهد الامبراطورية الثانية نابليون الثالث تم الافراج عنه وسافر غلى سوريا وبقى هناك إلى أن توفي.

مقاومة الأمير أحمد باي (1830- 1848)

شارك أحمد باي في مقاومة الاستعمار منذ البداية، فقد صادف وجوده في العاصمة عشية الاحتلال الفرنسي للجزائر، إذ شارك إلى جانب ابراهيم أغا في معركته ضد الفرنسيين في سيدي فرج وفي معركة سطاوالي في **19 جوان 1830م**، وذلك بطلب من الداي حسين ومع زيادة الزحف الفرنسي وانهزام المقاومة الجزائرية انسحب أحمد باي إلى قسنطينة وهناك بدأ مقاومته الفعلية التي كبدت الفرنسيين خسائر فادحة، إذ حاول الفرنسيون في البداية أن يكسبوه إلى صفهم لكنه رفض واستمر في مقاومتهم، فكانت مواجهته الأولى مع المستعمر سنة **1936م**، وفيها انتصر أحمد باي وكبد الفرنسيين خسائر فادحة، أما المواجهة الثانية فكانت في السنة الموالية **1837م** بعد أن عقد الفرنسيين معاهد مع الأمير عبد القادر في الغرب معاهدة التافنة، لتفرغوا

لقتال احمد باي في الشرق وفيها استطاع الجيش الفرنسي الاستلاء على قسنطينة، مما اضطر أحمد باي الى التوجه نحو الجنوب وبالضبط إلى منطقة الزيبان بلد اخواله وبقى هناك يقاوم تارة ينهزم وتارة ينتصر، إلى أن انتهى به المطاف الى الاستسلام في صيف **1848م**. وبقي تحت الاقامة الجبرية في الجزائر العاصمة الى أن توفي في **30 اوت 1852م**.

8 ـ النضال السياسي:

لقد عان الشعب الجزائري الكثير أمام همجية وعنصرية الاستعمار الفرنسي ورفض أن يبقى راكعا فناضل وقاوم منذ أن وطأة أقدام المحتل أرضه من خلال تبني خيار المقاومة الشعبية بقيادة زعامات روحية باعتبارها الأسلوب الاستراتيجي الوحيد المتاح في تلك المرحلة الصعبة للتعبير عن ردة فعله وموقفه الرافض تماما للاحتلال لكن المستعمر تمكن من اخمادها والقضاء عليها.

وفي بداية القرن العشرين غير الجزائريون أسلوب كفاحهم المسلح، و لجأوا إلى الأساليب السلمية في محاولة لتحقيق أهدافهم السياسية المتمثلة في التحرر والاستقلال من خلال النضال السياسي، متأثرين بذلك بما كان يجري في العالم الاسلامي والأوروبي، و الوضع الداخلي المزرى نتيجة السياسة التعسفية الفرنسية داخل الجزائر مطلع القرن العشرين في شكل جمعيات ونوادي وشخصيات قدمت عرائض ومطالب تعكس اهتمامات الجزائريين وترفض وتندد بالسياسة الاستعمارية وقامت بها جماعة من النخبة، ثم ظهرت الحركة الوطنية في شكل أحزاب لها توجهات سياسية واصلاحية مختلفة بعد الحرب العالمية الأولى، واعتمدت النضال السياسي وفق التطورات الحاصلة في السياسة الاستعمارية، وتبلورت في ثلاث تيارات سياسية رئيسية، تعكس ثلاث مشارب متنوعة.

ظهور النخبة الجزائرية: يمثل ظهور النخبة الجزائرية أواخر القرن **19م** بديلا طبيعيا لإخفاق المقاومات الشعبية، وهي النخبة التي آمنت منذ البداية بالنضال السياسي لتحسين أحوال الجزائريين السياسية والاجتماعية وظهورها أيضا نتيجة طبيعية لاحتكاك المهاجرين الجزائريين بفرنسا بالحركات اليسارية (الحزب الشيوعي) والنقابات العمالية في هذا البلد وتأثرها بالفكر وبنمط الغربي.

هذه النخبة تبنت منذ البداية أسلوب النضال السياسي وهو الأسلوب القائم على الضغط والتغيير السلمي وأدواته في الغالب هي: الأحزاب السياسية والجمعيات والنقابات والجرائد والاضرابات والمظاهرات، وغالبا ما يتم النظر إلى العام **1912م** باعتباره بداية المقاومة السياسية الجزائرية حيث اعتبرت مذكرة " **لجنة**

الدفاع عن مصالح المسلمين" التي تضمنت بيانا للحكومة الفرنسية يطالبونها من خلاله بتقديم بديل للمسلمين لقاء أدائهم للخدمة العسكرية، وتمحور موضوعه حول تحسين أحوال المسلمين من خلال منحهم المزيد من الحقوق والحريات، كالتمثيل في شتى المجالس والتوزيع المنصف للميزانية وإعادة النظر في النظامين الزجري والضريبي...الخ. وتعتبر هذه اللجنة مؤشرا على ظهور جيل جديد من الجزائريين يحمل الثقافة الفرنسية، ويسعى للدفاع عن مصالح شعبه في اطار القوانين، وفي هذه المرحلة تظهر شخصية الأمير خالد الذي انضم إلى هذه الكتلة، لكن فيما بعد انقسمت هذه الكتلة إلى قسمين: دعاة الادماج، ودعاة المساوات التي دعي إليها الأمير خالد وانطلق في كتابة العرائض خاصة بعد الحرب العالمية الأولى متمسكا بالوعود الفرنسية و مبادئ ولسن (رئيس الولايات المتحدة الأمريكية) التي تقر بحق الشعوب في تقرير مصيرها، ومن أهم ما قام به هو تشكيل وفد لحضور مؤتمر الصلح المنعقد في باريس وقد ترأس الوفد وتوجه إلى باريس في شهر ماي **1919م**، وقد تمكن من تسليم عريضة ممضاة من طرفه إلى الرئيس الأمريكي ولسن.

وقد تضايقت السلطات الفرنسية من نشاطه وكثرة أتباعه وأنصاره وقامت بنفيه إلى الإسكندرية **1923م**.

9 ـ الحركة الوطنية:

لقد كانت **لجنة الدفاع عن مصالح المسلمين** أول حركة سياسية جمعت مختلف تيارات النخبة الجزائرية، وقد كان للانقسام الحاصل داخل الحركة بداية من عام **1919م** وانسحاب أنصاره بفعل عدم تطابق أفكارهم مع جماعة الأمير خالد، دافعا لظهور صورة جديدة من الأحزاب والحركات السياسية، يطلق عليها غالبا اسم الحركة الوطنية بتياراتها الثلاثة:

الاتجاه الاستقلالي أو الثوري 1926– 1937م:

الاتجاه الذي لم يؤمن لا بالمساواة ولا بالإدماج، إنما رأى أن هناك أقلية دخيلة متسلطة تتمثل في الإدارة الفرنسية ومعمريها في الجزائر وأغلبية من الشعب الجزائري هو صاحب الأرض المغتصبة بالقوة مما جعله في موقف قطيعة مع الوجود الاستعماري لتكريس مبدأ ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

يتكون هذا التيار من عمال ومهاجرين ومجندين بقوا في فرنسا وتأثروا بالأفكار التحررية سواء من السيطرة الرأسمالية كما هو الحال في أوروبا بعد الثورة البلشفية، أو التحرر من الاستعمار بعد انتشار مبدأ حق

الشعوب في تقرير مصيرها التي جاءت في مبادئ ولسن خلال مؤتمر الصلح (**باريس 1919م**)، مر هذا التيار بعدة مراحل في تأسيسه نوجزها كالتالي:

نجم شمال افريقيا الذي تأسس في **مارس 1926م** في باريس على يد جماعة من أهالي إفريقيا الشمالية، وكان أكثرهم من الجزائريين، وقد أعلن الأمير خالد رئيسا شرفيا له، ورئيسه الفعلي الحاج عبد القادر، ولكن شيئا فشيئا فقد النجم أعضاءه التونسيين والمغاربة وأصبح منظمة جزائرية خاصة تهدف إلى الدفاع عن مسلمي الجزائر كخطوة أولى للاستقلال بعدما كان هدفه استقلال شمال افريقيا، وقد اتضحت ثورية النجم عندما تقدم **مصالي الحاج** في مؤتمر **بروكسل** في بلجيكا من **10** إلى **14 فيفري 1927م** بالمطالب التالية:1)الاستقلال الكامل للجزائر.2) جلاء الجيش الفرنسي،3) انشاء جيش وطني، 4) مصادرة الأملاك الزراعية الكبرى التي هي تحت أيدي الكولون، 5) احترام الممتلكات المتوسطة والصغيرة للفرنسيين، 6) ارجاع الأراضي والغابات التي أخذتها الدولة الفرنسية للجزائريين، 7) العفو عن الجزائريين الذين تم سجنهم أو نفيهم أو يعيشوا تحت الرقابة الجبرية الفرنسية ... ، ومن وسائل نضال النجم الاحتجاج، التظاهر والصحافة، أصدر النجم **جريدة الاقدام** ثم **الاقدام الباريسي** بعد مصادرة **الاقدام**، وفي **فبراير 1927م**، منعت **"جريدة الإقدام الباريسي"** فأصدر النجم جريدة **"الإقدام الشمالي الافريقي"**، وقد حل النجم سنة **1929م**، ولكن اصدار الصحف لم يتوقف مثل جريدة الأمة.

والملاحظ أن النجم كان يغير اسمه تبعا للظروف، فقد حمل اسم نجم شمال افريقيا المجيد سنة **1933م**، ثم اسم **الاتحاد الوطني لمسلمي شمال افريقيا** سنة **1935م** كان يتعرض الحزب للحل ويتعرض أعضاؤه للمتابعة والسجن، ومنذ **1934م** بدا نشاط النجم يتسرب إلى الجزائر وبحلول **1936م** عرف الناس قادته وأفكارهم عن كثب.

يعتبر اليوم الثاني من شهر أوت **1936م** يوما مشهودا في الجزائر فقد اجتمع حشد جماهيري كبير في ملعب العناصر للاستماع إلى تقرير المؤتمر الإسلامي[1] العائد من باريس، حيث كان مصالي لحاج من ضمن المشاركين في هذا المؤتمر، وقد شرح وجهة نظر المنظمة حيال مطالب المؤتمر ولماذا عارضها ولاسيما مطلب

[1] المؤتمر الاسلامي الأول قد في 1936/6/7م، فكرة الدعوة إلى عقده ترجع إلى ابن باديس الذي دعى إلى اجتماع جميع الأحزاب الجزائرية في مؤتمر اسلامي أو جبهة وطنية لوضع قائمة من المطالب تقدم للسلطات الاستعمارية وكانت النقطة التي التف حولها الجميع هي مشروع فيوليت والامور المغرية في هذا المشروع هي منحه الجنسية الفرنسية لبعض المثقفين الجزائريين دون التخلي عن احوالهم الدينية (التجنس) واحترام دين الجزائريين وإلغاء قانون الأهالي وتوجه الوفد إلى فرنسا يوم 18 جويلية 1936م، ولكن الوفد عاد خاوي اليدين لأن المشروع رفض. المؤتمر الاسلامي الثاني: 9-11 جويلية 1937منفس طالب المؤتمر الأول الذي فشل هو الآخر.

الحاق الجزائر بفرنسا والتمثيل البرلماني وكان الخطاب فتحا جديدا للنجم في الجزائر، والملاحظ أن العلاقة بين النجم والحزب الشيوعي لم تبقى وطيدة كما كانت في البداية وذلك بسبب اختلاف المطالب بل مان الشيوعيون ساخطين لأنه أخذ منهم العمال الجزائريون، كما استعمل وسائلهم في تجنيد الانصار ومواجهة السلطة وقد حل الحزب في **26 جانفي 1937م**.

وفي **11 مارس 1937م** أنشئ **حزب الشعب الجزائري** الذي لا تختلف أهدافه في جوهرها عن أهداف النجم، كان الاعلان عن ميلاد **حزب الشعب** في باريس وكان أعضاء مكتبه هناك أيضا، وبعد وقت قصير استقر مصالي في الجزائر وانتقل الحزب إلى الوطن وحينئذ أصبح مركزه الباريسي تابعا له في أوروبا، وأنشئ جريدة **الشعب** الصادرة بالعربية بالإضافة إلى جريدة **الأمة** الصادرة بالفرنسية واستمر نشاطه المقلق للإدارة الفرنسية، وفي 27 **أوت 1937م** تم اعتقال زعماء الحزب وحكم على مصالي بالسجن، وفي **ماي27 أوت 1939م** أصدر الحزب جريدة أخرى بعنوان **البرلمان الجزائري** التي كانت في حد ذاتها تعبر عن فكرة أساسية من أفكار الحزب (**انشاء برلمان جزائري**) وهي صادرة باللغة الفرنسية.

و خلال صيف **1939م** ومع أوضاع الحرب العالمية الثانية سيطر الخوف على الفرنسيين وقضوا على حركة حزب الشعب الجزائري مما جعلها تعمل أثناء تلك الحرب في الخفاء، فبالرغم من أن مصالي قد أطلق سراحه بعد انتهاء المدة المقررة أي أواخر أوت **1939م**، فإنه سرعان ما اعتقل من جديد أكتوبر **1939م** كما صدر قرار بحل حزب الشعب.

وهكذا أصبح حزب الشعب منذ اندلا ع الحرب العالمية الثانية منحلا وقادته في السجن وصحفه ممنوعة في الجزائر.

الاتجاه الادماجي: فدرالية المسلمين الجزائريين المنتخبين:

أسس هذا الحزب جماعة النخبة معظمهم تعلموا في المدارس الفرنسية، تأثروا بالحضارة الفرنسية لذلك كانوا يرون أن الادماج في المجتمع الفرنسي سيحقق للشعب الجزائري المساواة حيث استطاع أصحاب هذا الاتجاه من تأسيس **فدرالية الجزائريين المنتخبين** في **18 جوان 1927م** على يد مجموعة من الجزائريين، تولى رئاستها بلقاسم التهامي، وإلى جانبه بن جلول وفرحات عباس، وكانت **جريدة التقدم** لسان حال هذه الحركة، وكانت تطالب بما يلي:

- المساواة السياسية والإدارية والعسكرية بين الأوروبيين و الجزائريين.

- تطبيق القوانين الاجتماعية على الجزائريين.

بينما فرحات عباس أسس حزب " **اتحاد الشعب الجزائري**" سنة **1938م**، وقد كان لفشل مشروع بلوم فيوليت[2] أثره الكبير في ابتعاد فرحات عباس عن ابن جلول والاندماجيين واعتناق المبادئ الوطنية واهتم برنامجه الأساسي بمحاربة الاستعمار والامبريالية، والمطالبة بالإصلاحات السياسية والاقتصادية والثقافية للجزائيين.

غير أن أفكار هذه الحركة لم تلق اقبالا شعبيا وانسحب ابن جلول **عام 1938م** ثم انسحب فرحات عباس، حيث قام ابن جلول بتأسيس حركة جديدة سماها " **التجمع الفرنسي الاسلامي الجزائري**" في **جويلية 1938م**، واحتفظ بنفس المطالب، ولم يكم لهذه الحركة أي تأثير في الساحة السياسية الوطنية

الاتجاه الاصلاحي:

ويتمثل في "**جمعية العلماء المسلمين الجزائريين**" تتكون من مثقفين تعلموا في المدارس العربية، تأثروا بالنهضة الاسلامية التي قادها الشيخ جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشكيب أرسلان، تأسست الجمعية في **5 ماي 1931م** على يد جماعة من الاصلاحيين، انتخب **عبد الحميد بن باديس** رئيسا لها، وبعد وفاته في **1940م** خلفه الشيخ البشير الابراهيمي، وكانت مجلة الشهاب منبر للجمعية حتى سنة **1939م**، اهتمت بإصلاح الأوضاع الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، وبالتصدي لرجال الطرق والمبشرين ودعاة التجنيس، كما اهتمت بإحياء اللغة العربية وبفتح المدارس وكانت جريدة " **البصائر**" لسان حال الجمعية.

وبالرغم من طابعها الاصلاحي سعت الجمعية إلى فرض نفسها على الساحة السياسية إلى جانب باقي تيارات الحركة الوطنية، وعلى سبيل المثال كانت الجمعية أحد أطراف المؤتمر الاسلامي المنعقد في 7 **جوان 936م**، وكان ابن باديس والابراهيمي ضمن الوفد الذي التقى برئيس الحكومة الفرنسية ليون بلوم فيوليت، الذي قابله المستوطنون باستنكار شديد واضطرت الحكومة لسحبه بعد رفضه من قبل مجلس الشيوخ الفرنسي في سبتمبر 1938م.

[2] مشروع بلوم فيولت صدر في **1931م**تلخصت فكرته في دمج فئة من الجزائريين ومنحها حق الانتخاب بدون تخليها عن أحوالها الشخصية الإسلامية، تعلقت به النخبة النجم رفضه والجمعية وقفت متحفظة، المعمرون رفضوه لأنه في نظرهم سيجعل من الجزائريين أغلبية في المجالس المحلية.

أما الحزب الشيوعي- ظل حزبا هامشيا في الجزائر –يرجع ظهور هذا الحزب كحزب مستقل إلى **17 أكتوبر 1936م**، رغم أنه كان فرعا للحزب الشيوعي الفرنسي منذ **1924م**، في البداية كان أغلبية أعضائه الفرنسيين لكن نفوذ الجزائريين في أجهزته عرف تطورا ملحوظا حتى أصبحوا يشكلون أغلبية أعضائه بدءا من **1946م**.

في البداية كان من مؤيدي استقلال الجزائر لكنه أصبح فيما بعد من دعاة الادماج، وكان من أبرز أعضائه الجزائريين عمار أوزقان، محمد الأكحل، والصادق هجريس، وقد حاول الحزب الشيوعي التقرب من باقي تيارات الحركة الوطنية عام **1936م**، وكان من أشد خصوم مصالي الحاج وحزب الشعب والحقيقة أن هذا الحزب لم يكن له برنامج سياسيا واضحا، وظل حزبا هامشيا في الجزائر رغم أن الكثير من عناصره قد التحق بالثورة عام **1956م**.

مسار الحركة الوطنية أثناء الحرب العالمية الثانية:

مع بداية الحرب العالمية الثانية تم حل أغلب الأحزاب السياسية ونفي زعماءها، فقد سجن مصالي الحاج وتوفي ابن باديس ونفي البشير الابراهيمي، وبهذا فقد عرفت الساحة السياسية من بداية الحرب العالمية الثانية إلى غاية **1942م** فراغ سياسي.

إلا أنه وفي سنة **1943 م** استطاع فرحات عباس الاتصال بمختلف تيارات الحركة الوطنية وتحرير بيان جاء في هذا البيان استعدادهم للمشاركة إلى جانب فرنسا في حربها ولكن بشرط أن تلتزم بعدم أي تفرقة عنصرية بين الأفراد، لكن هذا البيان قوبل بالرفض بجح وان فرنسا منشغلة بالحرب.

لكن فرحات عباس وزملائه لم يستسلموا حيث قاموا بتحرير وثيقة 10 فيفري 1943م أطلق عليها اسم بيان الشعب الجزائري وتتلخص مطالبه بإنشاء دولة جزائرية لها دستورها الخاص بها يتم اعداده من أعضاء في مجلس جزائري انتقالي منتخب من طرف جميع سكان الجزائر. وكعادة فرنسا ترفض هذه المطالب.

لكن وبعد الاصلاحات التي اصدرتها فرنسا في **مارس 1944**، والتي لا تختلف عن سابقتها قرر قادة الحركة الوطنية انشاء حزب شاركت فيه أغلب احزاب الوطنية وهو حركة **أحباب البيان والحرية**.

انشاء أحباب البيان والحرية:

جسد الجزائريون رفضهم لتلك الاصلاحات بإنشاء منظمة وطنية أطلق عليها اسم **أحباب البيان والحرية** في **14 مارس 1944** بمدينة سطيف، كان صاحب هذه المبادرة **فرحات عباس** الذي برز على الساحة السياسية في هذه الفترة ليملأ الفراغ الذي تركه مصالي والابراهيمي. وقد جاء **القانون الأساسيلأحباب البيان و الحرية**: أن التجمع مكلف بالتعريف والدفاع أمام الرأي أما **ابن جلول** فقد واصل طريقه في السياسة **الاندماج القديمة** التي كان يرى فيها مسلكا تاكتيكيا لكفاح الشعوب المستضعفة.

- أما **الشيوعيون** فقد أنشؤو **حركة أحباب الديمقراطية** في **سبتمبر1944** الذين ذكروا أنهم يؤكدون سياسة الالحاق بفرنسا، وكانوا يرون أن فكرة انشاء **أحباب البيان والحرية** تسرعا.

والخلاصة أن فترة **1942– 1944** كانت حافلة بالنشاط السياسي، وبانتهاء سنة **1944**، باتت الحركة الوطنية أكثر صلابة، ومن ثم فإنها دخلت عهدا من التحدي والمواجهة لم تعرفه من قبل، وهو العهد الذي انتهى بمأساة **8 ماي1945**.

مسار الحركة الوطنية عقب الحرب العالمية الثانية:

مسار الحركة الوطنية بعد الحرب العالمية الثانية لابد له من الحديث عن الحدث البارز وهو مجازر **8 ماي 1945** الذي كان له الدور الكبير في تغير مسار الحركة الوطنية وصحوتها وتفطن الشعب الجزائري أن ما أخذ بالقوة لا يسترد إلا بالقوة.

مجازر 8 ماي1945:

يمكن القول أن جذور هذه المذبحة الرهيبة ترجع إلى تاريخ انشاء **أحباب البيان والحرية مارس1944**، ذلك أن النشاط الذي قام به التجمع الوطني في اطر هذه الحركة أغضب المستعمرين وأثار مخاوفهم.

ففي هذا اليوم **8 ماي1945** خرج الشعب الجزائري بإذن من السلطات الفرنسية لمشاركة شعوب العالم فرحتهم بنهاية الحرب العالمية الثانية، وكذلك بعودة أهاليهم من جبهات القتال ومن السجون النازية من جهة، ومن جهة أخرى بانتهاء الضغط الذي فرض على الشعب من طرف الادارة الاستعمارية خلال الحرب، كانت المسيرات سلمية ومرخصة، لكن سرعان ما وجهها الاستعمار بكل وحشية، مرتكب مجازر رهيبة في **سطيف، قالمة، خراطة، عنابة**، ثم امتدت إلى كامل التراب الوطني شارك في هذه المجازر كل المعمرين من: عساكر، ومدنيين مستعملين فيها كل أنواع الأسلحة وكانت حربا حقيقية على الشعب الجزائري الأعزل دون تمييز.

وقد كانت هناك أسباب ودوافع أراد من وراء ارتكاب المستعمر لهذه المجازر من أهمها:

- القضاء على الحس الوطني التحرري في المهد، وبالتالي وضع حد للصحوة التحررية التي تولدت خلال الحرب، وما أحدثته مطالب الحركة **10فيفري 1943**، فالمجزرة تعتبر بمثابة انتقام وقتل وترهيب للشعب الجزائري وحركته الوطنية.
- إعادة الاعتبار للجيش الفرنسي الذي انهارت معنوياته نتيجة الهزائم خلال الحرب العالمية الثانية.
- ترهيب باقي المستعمرات واظهار القوة الفرنسية حتى لا تتجرأ وتطالب بالاستقلال.
- هذه المجزرة تدخل ضمن سياسة الابادة التي انهجتها فرنسا في حق الجزائريين منذ الاحتلال.

نتائج مجازر 8 ماي1945 على الشعب والحركة الوطنية:

تعد هذه المجزرة من أخطر المجازر التي قامت بها السلطات الاستعمارية الفرنسية في الجزائر ومما قامت به:

- قتل أكثر من **45 ألف جزائري** دون تمييز.
- حل كل التشكيلات السياسية بدون تمييز في المواقف ومطاردة كل الزعماء السياسيين والحكم عليهم بالمؤبد.

ونظرا للاستنكار الواسع للرأي العام العربي خاصة والعالمي لهذه المجازر أحرج فرنسا وجعلها تغير من سياستها وبالتالي اضطرت ترك القمع لتعود من جديد إلى سياسة الاغراء، فاهم ما قامت به تعبيرا على هذه السياسة الاعلان عن **العفو** العام في **16 مارس 1946** الذي شمل كل زعماء الحركة الوطنية.

عهد الارهاص والمخاض 1946– 1954م:

كان الجزائريون ينتظرون تنازلات فرنسية نوعية لهم بعد بلائهم الحسن مع فرنسا أثناء الحرب، وبما قدموه من ضحايا و معاناة لنتصر فرنسا وحلفاؤها على الألمان، إلا أن المجازر التي اقترفت في حقهم و ما تعرضت له الأحزاب الوطنية وقادتها من حل ونفي واعتقال لزعمائها أدخل الجزائريون في سبات سياسي دام عدة شهور تحديدا إلى غاية صدور العفو العام يوم **9 مارس1946**.

اعادة بناء الحركة الوطنية بعد 1946:

1 ـ حركة انتصار الحريات الديمقراطية: وهي التسمية الجديدة **لحزب الشعب** الذي عقد أول مؤتمر له في **فيفري1947** لوضع برنامجه الجديد، وفيه وقع خلاف بين دعاة السرية والاعداد للكفاح المسلح، وبين مواصلة النشاط السياسي العلني والمشاركة في الانتخابات ولتفادي الخلاف أقر المؤتمر على النهجين النشاط العلني والمشاركة في الانتخابات، أماجناحه السري فيكلف بالتحضير للعمل المسلح، فتكونت **المنظمة السرية شبه عسكريةos**.

انشاء المنظمة الخاصة:

انشأتها مجموعة من الشبان متحمسة للكفاح المسلح ضد الاستعمار يئست من مسالمة العدو ومن جرائمه وتلاعباته، وأصبحت تؤمن بالاستقلال التام، هذا التوجه أحدث خلاف في صفوف **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** لكنها حسمت في المؤتمر الاستثنائي للحزب في **15 فيفري 1947**، حيث خرج بقرار ارضى الطرفين دعاة الحل السلمي ودعاة الكفاح المسلح، فأنشأت المنظمة السرية برأسه **محمد بلوزداد** الذي أوكلت له مهمة تشكيل تنظيم سري عسكري للإعداد للكفاح المسلح فانطلقيتصل بالمناضلين المخلصين لتنصيب هيئة الأركان، وجمع الاسلحة وأعد مراكز للتدريب ....، ومن ابرز أعضائها **محمد بوضياف،أحمد بن بلة، حسين أيت أحمد**...، باشرت هذه المنظمة ما بين **1948– 1950** بالقيام بعمليات فدائية من بينها الهجوم على **بريد وهران، ومنجم الونزة**، وعلى **مراكز الشرطة**...، وفي سنة **1950** اكتشفت المنظمة وألقى القبض على أكثر من **300** من أعضائها واختفى الباقون، ليكونوا فيما بعد النواة المفجرة لثورة **أول نوفمبر1954**.

2– الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري: أسسه فرحات عباس بعد الافراج عنه في **16 مارس 1946** بدل حزب **أحباب البيان والحرية**، كانت مطالبه نفسها التي قدمت في البيان خلال الحرب العالمية الثانية تقريبا، وكان يؤمن بالأساليب السلمية في النضال كما شارك في الحياة الانتخابية، مبادئه السلمية جعلت حزبه لا يحظى بالتأييد الشعبي.

3– جمعية العلماء المسلمين: حافظت على اسمها وواصلت نشاطاها الاصلاحي والتعليم، ويعتبر أكبر انجاز حققته الجمعية عام **1947** في المجال التعليمي انشاؤها وفتحها **لمعهد ابن باديس** بقسنطينة، كما صبت جهدها في الدعوة إلى وحدة الأحزاب الوطنية.

- **دستور 1947 و محاولة التهدئة:**

تخوفت فرنسا من عودة الأحزاب الوطنية إلى الساحة والتي أبدت حسما شديدا خاصة وأن التوجه نحو العمل المسلح أصبح يميل إليه الشعب أكثر، بسبب تصاعد روح الكراهية والانتقام، فقامت فرنسا بإصدار الدستور في **1947** وهو عبارة عن قوانين تعسفية أصدرتها للمراوغة وكسب الوقت من جهة، وتهدئة الشعب بعد **مجازر8 ماي 1945** من جهة أخرى.

- **ردود الفعل المختلفة على الدستور 1947:**

لقي هذا الدستور معارضة شديدة من الحركة الوطنية بما **فيها جمعية العلماء** كما أصبحت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** تؤيد جناحها السري **{المنظمة الخاصة }** في عملها العسكري، كما استقال نواب حزب البيان من مجلس الجمهورية الفرنسي احتجاجا على عدم استشارته في وضع مواد هذا الدستور.

- **أزمة حركة انتصار الحريات الديمقراطية:**

لقد تعرضت **حركة انتصار الحريات الديمقراطية** إلى أزمة خطيرة فجرت الحزب إلى ثلاث أقسام متنافرة متعادية**{ المصاليون، المركزيون، الثوريون}**، انطلق هذا الخلاف في المؤتمر الذي انعقد ما بين **4-6 أفريل 1953**، في غياب زعيم الحزب ونبذ ظاهرة عبادة الشخصية المتمثلة في مصالي الحاج، كما أقر تعيين **حسين لحول** لرئاسة اللجنة المركزية للحزب، فعارض مصالي هذا القرار ودعا أنصاره إلى مؤتمر استثنائي في { هورنو – بلجيكا}، ما بين 13**-16 جويلية 1954**، وفيه اتفقوا على عزل حسين لحول والغاء اللجنة المركزية، وتعيين مصالي زعيما للحزب على مدى الحياة، هذا القرار رفضه الطرف الثاني، فأقاموا مؤتمر ما بين **13-16 أوت 1954** وقرروا عدم الاعتراف بمصالي وانصاره.

وهكذا انقسم الحزبإلى:

1- **المصاليون:** وهم أنصار الحاج اللذين رفضوا أن تنتقل الزعامة لغيره.

2- **المركزيون:** أو الاصلاحيون والذين عينوا حسين لحول أمينا عاما على الحزب بغية التداول على لزعامة بطريقة ديمقراطية.

3- **الشباب الثوري:** معظمهم من المنظمة الخاصة، حاولوا الاصلاح بين الطرفين، فوجدوا الحل في التوجه للعمل السري، والإعداد للكفاح المسلح سمي هذا التنظيم: **اللجنة الثورية للوحدة والعمل**، و كانوا المخططين الأوائل لثورة **أول نوفمبر 1954**.

اللجنة الثورية للوحدة و العمل CRUA والتحضير للثورة:

نتيجة لأزمة وتصدع حزب انتصار الحريات الديمقراطية، حاولت مجموعة من مناضلي المنظمة الخاصة الذين كانوا يؤمنون بضرورة اللجوء إلى الحل العسكري تجاوز الأزمة وما ترتب عنها من تردد وشلل، وذلك بخلق تنظيم جديد هدفه إعادة توحيد الصفوف للانطلاق في العمل المسلح، ألا وهي **اللجنة الثورية للوحدة والعمل**" (CRUA)، حاولت هذه اللجنة الاتصال بالأطراف المتنازعة ولكنها فشلت في مسعاها.

بعد الانتهاء من النقاش والموافقة النهائية الجماعية على الشروع في العمل على انطلاق الثورة المسلحة قام أعضاء **مجموعة22** (**نسبة لعدد المشاركين في هذا الاجتماع وعددهم** 22) واتفق المجتمعون التحضير العاجل للثورة وعينت قيادة من خمسة أعضاءوهم: **بوضياف، ابن بولعيد، ديدوش، بيطاط، وابن مهيدي** للقيام بهذا العمل، و قد انظم بعد فترة عضو **سادس** لهذه القيادة وهو **كريم بلقاسم**.

واجتمع **بوضياف** يوم **10 أكتوبر** بقادة المناطق الخمسة وهم: **ابن بولعيد، ديدوش، كريم بلقاسم، بيطاط، بن مهيدي**، لوضع اللمسات الأخيرة لتنظيم **جيش وجبهة التحرير الوطني**، وهي التسمية التي أصبحت تطلق على **التنظيم الجديد**، وقد اتفق الحضور على البدء بالثور يوم 15 من نفس الشهر، لكن اضطرت نفس القيادة إلى تأجيل ذلك إلى ليلة الفاتح من نوفمبر.

وعقد اجتماع أخير يوم **25 أكتوبر** لتدارس مستجدات الوضع، وسير التحضيرات وبعد هذا الاجتماع غادر **محمد بوضياف** المنسق الوطني الجزائر حاملا بيان الثورة (**بيان اول نوفمبر 1954**) إلى القاهرة التي وصلها يوم **2 نوفمبر1954م**.يعتبر **بيان أول نوفمبر 1954** أول برنامج سياسي لجبهة التحرير الوطني حددت فيه أهدافها المتمثلة على وجه الخصوص في العمل على تحقيق استقلال الجزائر التام، وذلك عن طريق إعلان الثورة المسلحة ضد الاستعمار الفرنسي والوصول إلى تحقيق هدف الثورة وهو الاستقلال الوطني، وإقامة الدولة الجزائرية الديمقراطية والاجتماعية ذات السيادة ضمن إطار المبادئ الإسلامية تحترم فيها جميع الحريات الأساسية دون تمييز عرقي أو ديني.

عرفت الجبهة تنظيما هيكليا حققت به هيكلة التراب الوطني سياسيا وإداريا وعسكريا. وكان التنظيم القاعدي لجبهة التحرير يرتكز على لجان ثلاثية من **القسمة** إلى **الناحية** إلى **المنطقة فالولاية**. وقد توصلت عن طريق هذا التنظيم الدقيق إلى توزيع مختلف شرائح الشعب والمجموعات السكانية في مجموعات وفصائل وأفواج وخلايا مرتبطة في شبكة محكمة النسيج، عجزت مختلف المصالح الاستعمارية والمصالح الإدارية أن تصل إلى أسرارها في هذا التنظيم المحكم الذي لم تتمكن من اختراقه.

بالإضافة إلى ذلك اعتمدت جبهة التحرير في نشر أهدافها والرد على الدعاية الاستعمارية المغرضة على وسائل الإعلام المكتوب والمسموع. وكان لسانها الناطق هو جريدة المجاهد جريدة المجاهد التي أدت دورا فعالا.

وقد تم تقسيم الوطن إلى خمست مناطق هي:

المنطقة الأولى– الأوراس: وعلى رأسها مصطفى بن بولعيد.

المنطقة الثانية – الشمال القسنطيني: وعلى رأسه ديدوش مراد.

المنطقة الثالثة – القبائل: وعلى رأسها كريم بلقاسم.

المنطقة الرابعة – العاصمة وضواحيها: وعلى رأسها رابح بيطاط.

المنطقة الخامسة– وهران: وعلى رأسها محمد العربي بن مهيدي.

قيام الثورة وتطور مسارها وتنظيمها إلى مؤمر الصومام {1954– اوت 1956}

بداية الثورة:

من المعلوم أن الثورة التحريرية قد انطلقت على الساعة الواحدة بعد منتصف ليلة الاثنين أول نوفمبر 1954، وقد بلغت جملت الحوادث التي حصلت في هذه الليلة من الواحدة ليلا إلى الخامسة صباحا حوالي **ثلاثين عملية حربية وفدائية**، وقد توسع مجال هذه الحوادث ما بين الحدود التونسية وشرقي عمالة وهران.

إلا أن ثقل هجومات جيش التحرير من نوفمبر 1954 إلى جويلية 1955قد وقع على المنطقة الأولى الأوراس وكان **مصطفى بن بولعيد** قد وعد أصحابه في المناطق الأخرى بإشغال المستعمر طيلة سنة كاملة حتى يستكملوا تحضيراتهم، فكانت هجومات المجاهدين أوسع واضبط كما حسن اختيار الأهداف المهاجمة.

فرمى المستعمر ثقله العسكري على المنطقة الأولى محاول إخمادها وقتل قادتها لينتهوا هكذا من الثورة، فاستعمل لذلك القصف الجوي وإعلان حالت الطوارئ، ورغم أنه تمكن من القبض على مصطفى بن بولعيد في **فيفري 1955**، ومقتل نائبه شيحاني في **أكتوبر 1955**، إلا أن جيش التحرير استبسل وهزم الجيش الفرنسي في العديد من المعارك وكان أهمها **معركة الجرف** في **سبتمبر1955** التي دامت سبعت أيام بلياليها.

ونظرا للضغط الكبير الذي عرضت له المنطقة الأولى قررت المنطقة الثانية تخفيف الضغط على المنطقة الأولى واشغال المستعمر عنها فقامت بهجومات **20 أوت 1955** والتي كانت لها جملة من الأهداف.

هجومات 20 أوت 1955:

بعد وفاة الشهيد ديدوش مراد قائد المنطقة الثانية تولى مكانه **زيغود يوسف** وبإيعاز منه قررت المنطقة الثانية القيام بعمليات هجومية تاريخية، بعد أن رسمت الأهداف وحددت الغايات وقد راعت القيادة أن تكون الأهداف من واقع الظروف التي تعيشها البلاد، سواء على الصعيد الداخلي أو الخارجي:

الأهداف الداخلية:

- بالنسبة للمنطقة الثانية حتى تنهض وتكون قوة في وجه الاستعمار الذي ضيق على الثورة والشعب.

- فك الحصار عن المنطقة الأولى التي كانت في خطر.

- تسليم مشعل الثورة للجماهير.

- يعتبر هجوم المنطقة الثانية عبارة عن رسالة إعلامية موجهة إلى كل المناطق الأخرى، حيث كانت الاتصالات معدومة بينهم ولا يعرفون أخبار بعضهم إلا عن طريق الجريدة الفرنسية.

- فكر قادة المنطقة الثانية في الهجوم حتى يجعلوا كل الجرائد الفرنسية تتكلم عنهم ويعلموا مجاهدي المناطق الأخرى بأن المنطقة الثانية لم تمت وبذلك تعم العمليات كل التراب الوطني. وكان الهجوم سببا في إجهاض كل المناورات الفرنسية، التي تمثلت في الإصلاحات الهزيلة التي جاء بها الحاكم سوستيل.

- كسب انضمام كل التيارات الحركة الوطنية والشخصيات السياسية الجزائرية المرتبطة بالأحزاب إلى صفوف جبهة التحرير الوطني.

- رفع معنويات المجاهدين وتحطيم أسطورة الاستعمار ووحشية جلاديه وإعادة الثقة وتعزيز الروح القتالية للمجاهدين والشعب.

- بث الرعب وعدم الاطمئنان في نفوس المعمرين وتكذيب أقاويل وادعاءات الاستعمار بتبعية الثورة الجزائرية لبعض العواصم الخارجية وإثبات وطنتيها وشعبيتها.

الأهداف الخارجية: وتمثلت في:

– تعبير الشعب الجزائري عن تضامنه وتكاتفه مع شقيقة المغربي بعد نفي الملك محمد الخامس طبقا لمعاهدة التضامن والتنسيق المبرمة معهما، وهذا الهدف يدخل ضمن توحيد المغرب العربي.

– لفت أنظار العالم قبل انعقاد الدورة العاشرة للجمعية العامة للأمم المتحدة وخاصة أن الكتلة الأفرو آسيوية في مؤتمر باندونغ قررت أول مرة عرض الفضية الجزائرية على المنظمة الأمم المتحدة.

– القضاء على التعتيم الإعلامي الغربي وإسماع صوت الثورة التحريرية في المحافل الدولية .

بعد تحديد الأهداف والغايات، شرع المسؤولون في التحضير للعمليات بقيادة الشهيد زيغود يوسف اذ تفاجأت قوات العدو في الشرق الجزائري بهجوم **20 أوت 1955** ، التي انطلقت في متصف النهارودامت أسبوعا كاملا، حيث قامت بعمليات مختلفة كحرق محلات المعمرين، والهجوم على بعض مكاتب الشرطة، والثكنات فاحدثوا هلعا وفزعا في الجهاز الاداري الاستعماري.

ردود الأفعال على الهجومات:

بخصوص رد فعل المستعمر حول هذه الهجومات، فقد قاموا خلال عدة أيام تلت بحملة تقتيل إرهابية جماعية في صفوف المواطنين، وسوف لن تزول الآثار التي تركتها المأساة في ذاكرة سكان سكيكدة، والخروب، القل وغيرها.وقد تصدرت أحداث **20 أوت 1955** الصحف الفرنسية بعناوين سوداء ضخمة على صفحاتها الأولى، تصور الوضع المأساوي وهو عدم الاستقرار الذي أصبح يهدد الفرنسيين والمعمرين على الأخص، وهو ما يفسر من وجهة نظر أخرى فزع الفرنسيين من تصاعد المد الثوري في الجزائر، بحيث أصبح لا يرتاح لهم قرار على كل أرض كل ما كان عليها يبغض الاستعمار، ويتطلع إلى الكفاح المسلح وسيلة للحرية والانعتاق.

ومهما يكن من الخسائر الجسيمة التي خلفتها هجومات **20 أوت 1955** في صفوف الجزائريين العزل الذين ارتكبت في حقهم مجزرة لا تضاهيها مجزرة أخرى سوى مجزرة الثامن ماي 1945 – فرغم الأرواح التي سقطت– لم تحد من عزيمة الثوار في الاستمرار بالثورة وقد كان لهجومات **20 أوت 1955** نتائج هامة تستوجب التوقف عندها:

– تدعيم إيمان الشعب بثورة بعد أن شاهد هجومات الثوار في وضح النهار، والتحاق الشباب بعد ذلك بصفوف الثورة.

– تهاوي عظمة فرنسا في نظر السكان بل وفي نظر جنود العدو أيضا، وهكذا أخذ العدو في التقهقر وأخذت الثورة في التوسع والشمول.

– تأكدت الشعوب الصديقة والشقيقة أن الثورة في الجزائر نصرها أكيد وهي ثورة شعبية فهي أجدر بالمساندة والعون.

- بلورة التضامن الشعبي وتعميق القناعة الثورية وتكريس المصير وتجسيد الشمولية.

- بفضل **20 أوت** 1955م تمكن جيش التحرير في داخل الجزائر من القضاء على استراتيجية الجيش الفرنسي والتي كانت تقوم على أساس أن التمرد يجب أن يدفن حيث يولد.

- تكريس جبهة التحرير ممثلا شرعيا و وحيدا.

- تكييف القطاع الوهراني لعمليات العسكرية والفدائية.

- وضع الأحزاب نهائيا أمام مسؤولياتها التاريخية بأن يكون الانضمام فرديا.

- أحداث **20 أوت** زعزعت الجزائريين وخاطبتهم بلغة يفهمونها لا مفر من الجهاد ولا مفر لمسلمين من واجب التضامن والمساندة أما العملاء والمعتدلون فمصيرهم مصير المرتدين يعنى الموت.

- إن عجز الزعماء المعتدلين تجاه القمع الوحشي أفقدهم ثقة الرأي العام.

- بدأ العدو يقتنع بأن الثورة حقيقة قد اندلعت وتبخرت فكرة التمرد والخارجون عن القانون ومجموعة من قطاع الطرق.

- القضاء على فكرة الاندماج التام التي كان سوستيل يومها يدعو لها.

- فرض حالة الطوارئ.

- إقامة المناطق المحرمة لأول مرة.

- حطم **20 أوت** الحصار الإعلامي الفرنسي والغربي إذ تلقت جبهة التحرير دعوة الحضور في ندوة باندونغ وهو حدث ترك صداه في العالم الثالث الذي بدأ يسطع نوره.

- في 20 سبتمبر طالبت 15 دولة من كتلة باندونغ بتسجيل القضية الجزائرية في جدول أعمال الدورة العاشرة للأمم المتحدة.

المرحلة الثانية (1956م– 1958):

مؤتمر الصومام وإعادة هيكلة الثورة:

لقد كان مؤتمر الصومام ضرورة لتقييم المرحلة الأولى من الثورة المسلحة، ولوضع الخطوط العريضة لمواصلة الكفاح المسلح، والتخطيط للحل السلمي من أجل استرجاع السيادة الوطنية كما أنه كان إجراء حتميا لتزويد الثورة بقيادة مركزية وطنية موحدة، تقوم بتنظيم وتسيير الكفاح المسلح زيادة على توحيد التنظيم العسكري وتحديد المنطلقات السياسية والإيديولوجية التي تتحكم في مسار المعركة وتوجهها، وكذلك تدارك النقائص خاصة فيما يخص نقص التموين وقلة التمويل وضعف الاتصال بين المناطق. كل هذه العوامل أدت إلى عقد **مؤتمر الصومام** الذي يعد أول اجتماع للمسؤولين السياسيين.

بعد سلسلة من الاتصالات بين مختلف قيادات المناطق اختيرت المنطقة الثالثة لاستضافة المؤتمرين لتوفر شروط الأمن والنظام والسرية، ترأس جلسات المؤتمر الشهيد العربي بن مهيدي مع إسناد الأمانة للشهيد عبان رمضان . وبعد دراسة مستفيضة لحصيلة اثنين وعشرين شهرا من مسار الثورة من قبل مندوبي كل المناطق (ماعدا المنطقة الأولى والوفد الخارجي وذلك لتعذر حضورهما). أما منطقة الجنوب فقد أرسلت تقريرها للمؤتمر.

استعرض المؤتمرون النقائص والسلبيات التي رافقت الانطلاقة الثورية، وانعكاساتها على الساحة الداخلية و الخارجية. وبعد عشرة أيام من المناقشات أسفرت جلسات المؤتمر، عن تحديد الأطر التنظيمية المهمة التي يجب إثراءها، وصيغت هذه الأطر في قرارات سياسية وعسكرية مهمة ومصيرية، مست مختلف الجوانب التنظيمية للثورة الجزائرية السياسية العسكرية والاجتماعية والفكرية. وتمحورت الأطر التنظيمية فيما يلي:

1– **اصدار وثيقة سياسية شاملة:** تعتبر قاعدة إيديولوجية تحدد منهجية الثورة المسلحة مرفقة بتصور مستقبلي للآفاق والمبادئ والأسس التنظيمية للدولة الجزائرية بعد استعادة الاستقلال.

2– **تقسيم التراب الوطني إلى ست ولايات:** كل ولاية (مصطلح الولاية لم يكن مستعملا قبل المؤتمر) تتضمن عددا من المناطق والنواحي والأقسام، من أجل تسهيل عملية الاتصال والتنسيق بين الجهات.

3– **توحيد التنظيم العسكري:** وذلك من خلال الاتفاق على مقاييس عسكرية موحدة لمختلف الوحدات القتالية لجيش التحرير المنتشرة عبر ربوع الوطن، فيما يتعلق الأقسام الرتب والمخصصات والترقيات والمهام والهيكلة.

4- **التنظيم السياسي**: تناول فيه المؤتمرون التعريف بمهام بالمحافظين السياسيين والمجالس الشعبية واختصاصاتها والمنظمات المسيرة للثورة وكيفية تشكيلها.

5- **تشكيل قيادة عامة موحدة للثورة**: مجسدة في كل من المجلس الوطني للثورة وهو بمثابة الهيئة التشريعية، ولجنة التنسيق والتنفيذ كهيئة تنفيذية لتسيير أعمال الثورة.

6- **علاقة جيش التحرير بجبهة التحرير**: تعطى الأولوية للسياسي على العسكري. و في مراكز القيادة يتعين على القائد العسكري السياسي أن يسهر على حفظ التوازن بين جميع فروع الثورة.

7- **علاقة الداخل بالخارج**: تعطى الأولوية للداخل على الخارج، مع مراعاة مبدأ الإدارة المشتركة.

8- **توقيف القتال**، المفاوضات الحكومة المؤقتة، أمور مختلفة.

مرحلة حرب الإبادة بعد 1958:

بذل ديغول قصارى جهده لخنق الثورة ديبلوماسيا وعسكريا وعزلها اجتماعيا، ولكنه يفشل و يرضخ للأمر الواقع فيدخل في مفاوضات مع جبهة التحرير الوطني.

وتعد هذه المرحلة من أصعب المراحل التي مرت بها الثورة الجزائرية، إذ تواصلت العمليات العسكرية وتوسعت بشكل ضخم، وهذا بعد أن أسندت قيادة الجيش الفرنسي للجنرال شال الذي شرع في تطبيق المشروع العسكري الحامل لاسمه للقضاء على الثورة وذلك بإتباع الخطوات التالية:

- غلق الحدود الشرقية والغربية بواسطة الألغام و الأسلاك الشائكة المكهربة.

- العمل على إبادة جيش التحرير الوطني في الجبال والأرياف.

- القيام بعمليات عسكرية جوية -برية- بحرية مكثفة لتمشيط البلاد والقضاء على المجاهدين.

- تجنيد المزيد من العملاء و الحركة.

و من أبرز العمليات التي تضمنها مخطط شال:

- عمليات الضباب في منطقة القبائل.

- عمليات التاج (لكورن) على جبال الونشريس.

- عمليات المجهر أو المنظار على جبال الشمال القسنطيني.

- عمليات الأحجار الكريمة على جبال الشمال القسنطيني.

- عمليات الشرارة على مناطق جبال الحضنة بقيادة الجنرال شال شخصيا.

وإلى جانب كل هذا لجأ الاستعمار إلى الإكثار من المحتشدات وتهجير السكان ليفصل بينهم وبين جيش التحرير الوطني. كما قام الجنرال ديغول بطرح مشروع قسنطينة الاقتصادي بهدف خنق الثورة على أساس أن أسبابها اقتصادية اجتماعية، فقرر الجنرال ديغول توزيع الأراضي الصالحة للزراعة على الجزائريين وإقامة مشاريع صناعية وسكنية وتعليمية. كما حاول القضاء على الثورة سياسيا بطرح فكرة "سلم الشجعان" وهو بكل بساطة يدعو العودة إلى الديار ورمي السلاح.

أما بالنسبة للثورة الجزائرية فقد تواصلت بكل قوة وازداد التلاحم الشعبي بها، ومن أبرز الأدلة على ذلك ما حدث في **11 ديسمبر 1960م** من مظاهرات شعبية عارمة، ولقد أعلن هذا الشعب عن رفضه لمحاولات الإغراء التي انتهجها ديجول.

ولمواجهة مشروع شال اعتمدت الثورة على أساليب عسكرية جديدة، منها الإكثار من العمليات الفدائية داخل المدن والاعتماد على حرب الكمائن، ونقل العمليات الفدائية إلى قلب فرنسا نفسها بضرب المنشآت الاقتصادية والعسكرية، ومما دعم ذلك وقوف المهاجرين الجزائريين في فرنسا إلى جانب الثورة ومساعدة بعض الأوساط الفرنسية. وأبرز مثال على ذلك هو ما حدث يوم 17 أكتوبر 1961م.

الحكومة الجزائرية المؤقتة:

وفي هذه الأثناء كانت الثورة تستكمل بناء تنظيماتها وهياكلها فقامت في **19 سبتمبر 1958م** بالإعلان رسميا عن تشكيل الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية التي ترأسها فرحات عباس في البداية، ثم خلفه يوسف بن خدة سنة **1961م**، وهذا بسبب اقتناع قيادة الثورة بأن التمثيل أصبح ضروريا في مثل هذا المستوى لحمل الدولة الفرنسية على تغيير سياستها تجاه الجزائر وتحقيق انتصارات أخرى على الصعيد الديبلوماسي، ولاقتناع الثورة أيضا بأن التحضير للاستقلال صار ضروريا هو الآخر.

مرحلة التفاوض وتقرير المصير:

سلم الجنرال ديغول بعد استعمال كل الوسائل بضرورة فتح مفاوضات مع الثورة الجزائرية على أساس مبدأ تقرير المصير، فطرح الموضوع على الشعب الفرنسي الذي صادق عليه في استفتاء **8 جانفي 1961م**، وكان رد فعل قادة الجيش

الفرنسي سريعا، إذ أعلن أربعة ضباط متقاعدون التمرد على حكومتهم يوم 22 أفريل 1961م إلا أن الانقلاب فشل في غضون أيام قليلة.

ولكن قبل أن يدخل الجنرال ديغول جديا في عملية التفاوض سبق له أن دعا إلى محادثات في "مولان" في الفترة ما بين 25 و29 جوان 1960م إذ أرسلت الحكومة الجزائرية مبعوثين هما محمد الصديق بن يحيى وأحمد بومنجل، إلا أن اللقاء لم يكتب له النجاح بسبب المعاملة غير اللائقة التي عومل بها الوفد الجزائري في باريس.

فوض إذن الشعب الفرنسي لرئيسه أمر "تحقيق تقرير المصير" فبدأت الاتصالات الأولى بين مبعوثين فرنسيين منهما جورج بومبيدو (الذي أصبح رئيسا خلفا لديغول) ومبعوثين جزائريين هما أحمد بومنجل والطيب بولحروف. لكن المناورات الفرنسية لم تغب عن هذه الاتصالات الأولى التي بدأت في **30/ 3/ 1961م**. في سويسرا، وفي **11/ 4/ 1961م** صرح الجنرال ديغول "إن الجمهورية الجزائرية ستكون لها سيادة في الداخل والخارج"، وذلك كمحاولة لتقريب وجهات النظر وكمناورة لفرض الشروط الفرنسية فيما يتعلق بمسائل جوهرية مثل:

1. مفهوم التعاون الذي يراه ديغول "شراكة". حقوق الفرنسيين المقيمين التي يراها ديغول متميزة قد تصل إلى تخصيص جزء من البلاد لهم، من ذلك جاءت فكرة التقسيم والمشاريع العديدة التي وضعت في هذا الشأن مثل مشروع "بيرفيت".

2. وحدة التراب الوطني التي يراها ديغول دون الصحراء التي يعتبرها فرنسية.

وأمام هذه المطالب انسحب الوفد الجزائري معتبرا الهوة شاسعة بين الطرفين، ويتجدد اللقاء بعد شهرين في 20/ 5/ 1961م بافيان ولوعران " فتغيرت شروط الفرنسيين بعض الشيء إذ استبدل مفهوم الشراكة بالتعاون، مع بقاء الخلاف حول الوحدة الترابية ووحدة الشعب الجزائري، وتنقطع المفاوضات مرة أخرى لتعود في سبتمبر 1961م في نفس المكان، وتراوغ السلطات الفرنسية إلى أن ينتهي بها الأمر إلى الاعتراف نهائيا بوحدة التراب الوطني وبوحدة الشعب الجزائري، وذلك في آخر مرحلة من مراحل المفاوضات في بداية مارس 1962م، ولكنها كانت قد قامت بمسعى أخير لتفريق الصفوف بمحاولة كسب تأييد شعبي لمشروع فصل الصحراء عن الجزائر، ولكن المشروع قوبل بالرفض من طرف الأعيان وكذلك من طرف الشعب الذي خرج في ورقلة في مظاهرة شعبية عارمة، فاضطرت إلى تسليم موافقتها على ما اتفق عليه.

خرج الشعب في مظاهرات عارمة في ورقلة لرفض فصل الصحراء ودعما لموقف جبهة التحرير في المفاوضات. وهكذا دعي المجلس الوطني للثورة الجزائرية للمصادقة على مشروع الاتفاقيات التي وقعت في 18/ 3/ 1962م على الساعة الخامسة والنصف بعد الظهر وعرفت بـ "اتفاقيات إفيان" وبذلك تطوى صفحة الاستعمار في الجزائر.

لكن المتربصين بالجزائر لم يتركوا لها فرصة تضميد الجراح، فقد عمدت "منظمة الجيش السري" "OAS" إلى تطبيق سياسة الأرض المحروقة ووجهت ضرباتها إلى الطاقات الحية في البلاد وكذلك إلى كل المنشآت التي يمكن أن يستفيد منها أبناء الشعب في ظل الاستقلال والحرية، فاغتيل الرجال وأحرقت المدارس والجامعات والمكتبات.

الوفد المفاوض في إيفيان:

وبعد التوقيع على الاتفاقيات أعلن عن توقيف القتال الذي دخل حيز التطبيق يوم 1962/3/19م على الساعة الثانية عشر. وشرعت الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية في الترتيب لاستفتاء تقرير المصير ولإعلان الاستقلال في 5/ 7/ 1962م أي مباشرة بعد إعلان النتائج، ووجه الجنرال ديغول في هذا اليوم رسالة إلى السيد "عبد الرحمن فارس" رئيس الهيئة التنفيذية المؤقتة التي أشرفت على تسيير المرحلة الانتقالية، أرسل له رسالة تضمنت أن النتائج التي أسفر عنها استفتاء تقرير المصير، فإن الصلاحيات الخاصة بالمقاطعات الفرنسية السابقة في الجزائر تحول ابتداء من اليوم إلى الهيئة التنفيذية المؤقتة للدولة الجزائرية.

حصيلة الحرب:

لقد كانت تضحيات الشعب الجزائري ثقيلة جدا تمثلت في: مليون ونصف مليون من الشهداء، عشرات الآلاف من الأرامل واليتامى، مليوني لاجئ، أكثر من مليون مسجون، آلاف القرى المدمرة، اقتصاد مشلول، خزينة عامة لا يوجد بها سنتيم واحد.

و أما الحصيلة العامة فقد استعادت الدولة الجزائرية مكانتها بين الأمم التي راحت تعترف بدولتها منذ تأسيس الحكومة المؤقتة إلى أن رفع علم الجزائر في مبنى الأمم المتحدة يوم **8 أكتوبر 1962**.